العرب
الخميس 2021/09/30
السنة 44 العدد 12195

# المحتوى الإعلامي يعجز عن مواكبة خطة الإصلاح السعودية

## تعصب الإعلام الرياضي عصي على الإجراءات العقابية

الإعلام السعودي مطالب أن يكون على مستوى الحدث

ما تزال نقاط الضعف في الإعلام السعودي ماثلة في المشهد بحسب أعضاء مجلس الشورى الذين يرون أنه يجب وضع حد لظاهرة التعصب الرياضي في الإعلام المحلي، وتطوير المحتوى ليتناسب مع رؤية 2030 وإعداد مشروع نظام موحد للإعلام.

الرياض – أبدى أعضاء مجلس الشورى السعودي انتقادات عديدة لواقع الإعلام في السعودية بدءا من التعصب الرياضي الذي لم تضع له الإجراءات العقابية حدا، وصولا إلى المحتوى السمعي البصري الذي لا يرقى إلى التطورات المتلاحقة في المملكة وخطة الإصلاح.

وناقش المجلس في جلسته الثلاثاء تقرير الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع واستمع إلى عدد من الملاحظات من قبل الأعضاء الذين تحدثوا عن العديد من نقاط الضعف التي تعتري الواقع الإعلامي.

ودعا ناصر الدغيثر الهيئة إلى السعي لرفع نسبة الإطلاع لدى الإعلاميين من خلال دورات أو ورش عمل ترفع من مستوى الطرح الإعلامي، ليسهم ذلك في الحد من التعصب الرياضي في الإعلام، ولإثراء المنافسة وتطويرها.

وتأتي ملاحظة الدغيثر في إطار تفاقم حالة تعصب الإعلاميين الرياضيين، واستياء المتابعين من خطر الظاهرة على المتلقين وتدمير قيم التنافس، حيث يفتقر بعض الإعلاميين المتعصبين إلى رؤية واعية لدور الإعلام المؤثر الذي ينقل الخبر والمعلومة، حتى أن منهم من قام بالتحريض والسخرية والاستفزاز والمبالغة في التهجم على مسؤولي وجماهير الأندية المنافسة بشكل أساء كثيراً للإعلام الرياضي المحلي.

وأشارت دراسة تحليلية بعنوان "الإعلام والتعصب الرياضي في المجتمع السعودي" من إعداد خالد بن محمد الدوس إلى أن 54 في المئة من أفراد العينة يرون أن الإعلاميين هم الأكثر تأثيرا في التعصب الرياضي، وقال 67 في المئة منهم إن الإعلام الرياضي يساهم بدرجة كبيرة في زيادة التعصب الرياضي، فيما رأى 85 في المئة منهم أن ضعف الدور الرقابي الإعلامي يؤدي إلى زيادة مساحة التعصب الرياضي.

وطالب الكثيرون من الوسط الإعلامي بمحاربة الظاهرة وتطبيق القوانين والأنظمة على من تجاوز من الإعلاميين وقادة الرأي والصحافيين والكتاب الذين يشكلون آراء الشارع الرياضي.

وأصدرت الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع بالتعاون مع الاتحاد السعودي للإعلام الرياضي في نوفمبر الماضي بياناً يؤكد على الضوابط واللوائح تجاه أي تجاوزات أو إساءات أو طرح مسيء عبر منصات الإعلام المختلفة من شأنه أن يؤجج التعصب ويضاعف الاحتقان ويُخرج المنافسات الرياضية عن المسار الذي تستهدفه، مع الحفاظ على حق النقد وممارسته وفق المعايير المهنية الإعلامية وما يتطلبه ذلك من مصداقية وشفافية ووضوح في الطرح والنقاش الإعلامي.

وأقرت الهيئة عدداً من الإجراءات الخاصة بالتعامل مع المخالفات والتجاوزات الإعلامية، حيث تتولى لجنة الالتزام بالهيئة النظر والبت في التجاوزات الإعلامية وإيقاع الجزاءات بشكل عاجل، وتشمل العقوبات غرامات مالية تصل إلى الحد الأعلى المنصوص عليه في نظام الإعلام المرئي والمسموع بما يتناسب مع حجم وجسامة المخالفة، وإحالة التجاوزات الإعلامية الداخلة ضمن اختصاصات الجهات الأخرى لاتخاذ ما يلزم حسب اختصاصها.

> **اللواء علي عسيري:**
> **ما يُقدم من محتوى في الإعلام المرئي والمسموع لا يرتقي ولا يتوافق مع أهداف رؤية 2030**

وأكدت الهيئة وبالتنسيق المباشر مع الاتحاد السعودي للإعلام الرياضي على ضرورة التزام القنوات الفضائية والبرامج الرياضية بعدم السماح بظهور أي ضيف ممن اشتهر بوصفه إعلاميًا إلا بعد الحصول على عضوية الاتحاد السعودي للإعلام الرياضي، وتصنيف مهني من الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع، إلى جانب إلزام القنوات الفضائية والبرامج الرياضية بوضع آلية محددة تطبق فوراً بما يكفل عدم تكرار الأخطاء والتجاوزات والتعامل معها عند حدوثها، ووضع حد لكل طرح مخالف لضوابط المحتوى الإعلامي بما في ذلك إزالة المحتوى المخالف من تسجيلات الحلقة وعدم عرضها على المنصات الرقمية.

لكن هذه الإجراءات لم تنجح في وضع حد لظاهرة التعصب في الإعلام السعودي. ونوه الدكتور فهد التخيفي إلى أهمية إعداد مشروع نظام موحد للإعلام محل النظام الحالي بما يضمن حوكمة مهام واختصاصات مختلف الجهات في منظومة الإعلام في مجالات الإعلام المرئي والمسموع والصحافة والنشر والمحتوى الرقمي من حيث التنظيم والرقابة الإعلامية.

وأوضح اللواء علي عسيري أن ما يُقدم من محتوى في الإعلام المرئي والمسموع لا يرتقي ولا يتوافق مع أهداف رؤية 2030، مطالباً في الوقت نفسه الهيئة بالاهتمام بما يقدم من برامج للأطفال، والبرامج الثقافية وبرامج الطبيعة.

وتكثر الأدبيات والفعاليات المتعلقة برؤية 2030، لكن الإعلام السعودي، سواء في نسخته الرسمية العامة أو الخارجية التي تعمل وفق آليات القطاع الخاص، يبقى أسير خطاب خشبي تعوزه المرونة والرشاقة ولغة العصر.

ويلاحظ الخبراء أن الإعلام السعودي ينجرّ صوب الاستسهال واللجوء إلى الإعلام الاجتماعي للرد على جيوش إلكترونية نشطت في مهاجمة المملكة وخياراتها.

ويرى هؤلاء أنه لا يمكن لإعلام دولة كبرى وأساسية في المنطقة ولها دور دولي كبير أن يجعل من تلك التقنيات واجهة إعلامية للدفاع عن خيارات البلاد. ولا يمكن الركون إلى هذا النوع من الإعلام لأنه مفتوح على كل الاحتمالات، وهو إعلام انطباعي يميل إلى المبالغة وفي أحيان كثيرة ينزلق إلى معارك لا تخدم المشروع الإصلاحي، وقد تسيء إليه.

ويؤكد إعلاميون سعوديون أن أمر تطوير الإعلام السعودي لا يمكن أن ينحصر في زوايا حرفية وتقنية أو في امتلاك المنابر الإعلامية للإمكانات والكفاءات، فذلك متوفر. لكن نقل الإعلام في السعودية أو المرتبط بها من طور إلى طور يحتاج إلى تطوير داخلي متعلق بثقافة وتقاليد المهنة وعلاقتها بالقرار السياسي.

ويقول البعض إن الإعلام السعودي يحتاج إلى الإصلاح من خلال استراتيجية واقعية لا تقبل المجاملات، وتعطي الحلول في رفع مستوى تأثير الإعلام السعودي محلياً وخارجياً.

ويمكن دعم الإعلام الذي يحتاج إلى تمويل كبير عبر الاستثمار في مجالات مربحة تجد استقطابا واسعا لدى الجيل الجديد. وأشار عضو مجلس الشورى بندر عسيري إلى أن قطاع الألعاب الإلكترونية وقطاع الإعلان هما القطاعان الأعلى دخلاً في صناعة الإعلام، مطالبًا بزيادة الاهتمام بهما.

وشهدت السعودية تطورا ملحوظا ونموا كبيرا في مجال صناعة وتطوير الألعاب الإلكترونية لتحتل المرتبة 19 بين أكبر أسواق الألعاب في العالم لعام 2021، وفق تقديرات وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية.

وفي 2020 بلغ إجمالي الإنفاق على الألعاب الإلكترونية في الشرق الأوسط 5.4 مليار دولار، بنمو بلغ 15 في المئة على أساس سنوي، مقارنة مع الفترة المقابلة من العام السابق له.

وتصدرت السعودية الإنفاق عربيا بقيمة 1.09 مليار دولار، تبعتها مصر في المرتبة الثانية بقيمة 340 مليون دولار، ثم الإمارات ثالثة بقيمة 340 مليون دولار.

وفي إطار خطة الإصلاح المندرجة تحت رؤية المملكة 2030، فإن السعودية تهدف إلى توسيع مجال الألعاب الذي يشتمل على الرياضات الإلكترونية، لكي يشكل بصورة مباشرة وغير مباشرة ما نسبته 0.8 إلى 1 في المئة من اقتصاد المملكة بحلول عام 2030. وسيعادل ذلك عائدات سنوية بقيمة تصل إلى نحو 80 مليار ريال سعودي (21.3 مليار دولار).

# إنشاء محكمة شعبية للتحقيق في جرائم قتل الصحافيين

لاهاي – أنشأت ثلاث منظمات دولية داعمة لحرية الصحافة محكمة شعبية للتحقيق في جرائم قتل الصحافيين ومساءلة الحكومات قانونيًا عنها، في بادرة غير مسبوقة الغاية منها تحقيق العدالة في هذه القضايا.

وقالت لجنة حماية الصحافيين الدولية إن هذه المحكمة تتخذ طابع العدالة الشعبية وتعتمد على تحقيقات وتحليلات قانونية عالية الجودة تتناول حالات قتل محددة في ثلاثة بلدان. وسوف تنعقد أولى جلسات الاستماع لهذه المحكمة في لاهاي في الثاني من نوفمبر القادم.

وأضافت أن العنف ضد الصحافيين يشهد تزايدا في مختلف أنحاء العالم؛ فمنذ 1992 قُتل أكثر من 1400 صحافي فيما يبقى القتلة أحراراً في ثمانية من كل عشر جرائم قتلٍ للصحافيين. ومن شأن هذا المستوى المرتفع دائماً للإفلات من العقاب أن يعمل على إدامة دورة العنف ضد الصحافيين مما يشكل تهديداً لحرية التعبير.

وطلبت منظمات رائدة في مجال حرية الصحافة، وهي منظمة "صحافة حرة بلا حدود" ومنظمة "مراسلون بلا حدود" ولجنة حماية الصحافيين، من المحكمة الشعبية الدائمة عقد محكمة شعبية للنظر في جرائم قتل الصحافيين باعتبارها خطوة مهمة للضغط من أجل تحقيق العدالة.

وقال ليون ويلمز، مدير السياسات والبرامج في منظمة "صحافة حرة بلا حدود"، "لقد قُتل عدد كبير جداً من الصحافيين الشجعان بسبب قيامهم بعملهم الحيوي وهو نقل الحقيقة".

وأضاف ويلمز "تطالب المحكمة الشعبية بتحقيق العدالة في هذه الجرائم البشعة وتخلق الحافز من أجل تعبئة جهود الدول لمواجهة الإفلات من العقاب في جرائم قتل الصحافيين. يمكننا، بل ويتوجب علينا، القيام بالمزيد من أجل جلب مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة. يشكل ذلك عامل إلهام بالنسبة إلى مشروع 'عالم أكثر أماناً من أجل الحقيقة'".

والغاية من المحاكم الشعبية هي مساءلة الدول عن انتهاكات القانون الدولي من خلال العمل على تشكيل الوعي العام وإعداد سجل قانوني بالأدلة وأداء دور مهم على صعيد تمكين الضحايا وتسجيل قصصهم.

وسوف تُحاكِم هذه المحكمة حكومات كل من سوريا والمكسيك وسريلانكا لإخفاقها في تحقيق العدالة في ما يتعلق بجرائم قتل كل من نبيل شربجي وميغيل أنخل لوبيز فيلاسكو ولاسانثا ويكراماتونغا.

وقتل الصحافي السوري نبيل وليد شربجي تحت التعذيب في الثالث من مايو 2015، بحسب بيان أصدرته رابطة "الصحافيين السوريين"، بعد أن اعتقلته المخابرات الجوية في ريف دمشق في السادس والعشرين من فبراير 2012.

وسوف يترأس محامي حقوق الإنسان المودينا برنابيو فريق الادعاء في الجلسة الافتتاحية للمحكمة. وستلقي البارونة هيلينا كينيدي الكلمة الافتتاحية للجلسة، وهي محامية بمرتبة مستشارة الملكة وعضو فريق الخبراء القانونيين الرفيع المستوى المعني بحرية الإعلام.

ومن أبرز الشهود الذين سيدلون بشهاداتهم الصحافية الفلبينية المعروفة ماريا ريسا، والصحافي ماثيو كاراوانا غاليزيا، ابن الصحافية المالطية دافني كاروانا غاليزيا التي قُتلت عام 2017، والصحافية الاستقصائية بافلا هولوكوفا، وهي زميلة الصحافي السلوفاكي يان كوتشياك الذي قُتل عام 2018.

وقال جويل سيمون، المدير التنفيذي للجنة حماية الصحافيين، "تؤدي المحكمة دورا مهما على صعيد إنصاف هؤلاء الصحافيين الشجعان، كما أنها تمنح أفراد عائلاتهم وزملاءهم فرصة ليوصلوا أصواتهم ويشاركوا الآخرين قصصهم الخاصة وليتحدثوا عن الأثر الذي تركته هذه الجرائم الوحشية".

وقد عمل أقارب الضحايا بلا كلل كي تبقى قصص هؤلاء الصحافيين حية، وذلك رغم ما لاقوه من تهديدات ومضايقات في أغلب الأحيان. وقد كان صوتهم عاملاً حاسمًا في مواصلة الجهود لمكافحة الإفلات من العقاب.

جويل سيمون

**المحكمة تؤدي دورا مهما لإنصاف الصحافيين الشجعان**

وصرّح كريستوف ديلوار، الأمين العام لمنظمة مراسلون بلا حدود، بقوله "يصادف موعد انعقاد الجلسة الافتتاحية اليوم العالمي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحافيين. ولا تقف هذه المبادرة عند مجرد تسمية السلطات التي تسمح بمثل هذا المستوى المفزع من الإفلات من العقاب وفضحها، بل تتخطى ذلك إلى ضرب مثال مادي ملموس ومفيد لما يتوجب على القضاء القيام به".

وتأسس اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحافيين في الثاني من نوفمبر 2013، ملفتا الانتباه إلى الضرورة الحيوية لحماية الصحافة الحرة باعتبارها عنصرا أساسيا من عناصر حرية الرأي والتعبير، سواء في الصحافة المطبوعة أو في الصحافة المنشورة عبر الإنترنت.

وقال المودينا برنابيو، ممثل الادعاء في المحكمة الشعبية الخاصة بجرائم قتل الصحافيين، "حرية التعبير هي حق أساسي من حقوق الإنسان. ورغم ذلك تقرع وتيرة الانتهاكات الخطيرة المرتكبة ضد الصحافيين ناقوس الخطر؛ لقد حان الوقت لمساءلة الدول عن ذلك".

# موسكو تهدد بحجب يوتيوب ردا على حظر قنواتها في ألمانيا

موسكو – هددت السلطات الروسية بحجب موقع يوتيوب إذا لم يرفع الأخير تعليق الحسابات الألمانية لقناة "آر.تي" الحكومية، في أحدث مثال على اختبار القوة المتزايد بين موسكو والعمالقة الرقميين، فيما حذرت الحكومة الألمانية موسكو من مثل هذه الخطوة.

وقالت هيئة الاتصالات الروسية "روسكومنادزور" إنها طلبت من مجموعة غوغل الأميركية، الشركة الأم لموقع يوتيوب، رفع القيود المفروضة على قناتي يوتيوب "آر.تي.دي.آي" و"دير فهلندي بارت" في أقرب فرصة.

وهددت قائلة إن "التشريع ينص على تعليق كلي أو جزئي للوصول إلى المنصة إذا لم ينفذ صاحبها تحذيرا صادرا عن روسكومنادزور".

واعتبر الكرملين التحذير مناسبا، مشيرا إلى "رقابة وعوائق تحول دون نشر المعلومات".

وحظرت شركة يوتيوب الثلاثاء "آر.تي.دي.اي" و"دير فهلندي بارت" لانتهاكهما قواعدها من خلال نشر "معلومات خاطئة" حول فايروس كورونا ثم محاولة الالتفاف على تعليق التحميل.

وأوضحت أن سبب الحظر هو أنه تم لفت نظر "آر.تي.دي.إي" مؤخرا إلى أن القناة الرسمية انتهكت سياسة المعلومات المضللة في ما يتعلق بجائحة فايروس كورونا. وبعد ذلك لم يعد مسموحا لـ "آر.تي.دي.إي" بتحميل مقاطع الفيديو على قناتها على يوتيوب لمدة معينة.

ووفقا لموقع يوتيوب، تم استخدام القناة الثانية بعد ذلك. وتحدث عن محاولة للتحايل على القانون، ولهذا السبب تم حظرها مساء الثلاثاء.

وشجبت وزارة الخارجية الروسية "العمل العدواني غير المسبوق" الذي يجسد "حرب معلومات ضد روسيا". كما قالت إن السلطات الألمانية "شجعت بل وأصرت" على هذه العقوبة.

واعتبرت الخارجية الروسية أن "اتخاذ إجراءات انتقامية متناسقة ضد وسائل الإعلام الألمانية في روسيا لا يبدو مناسبا فحسب بل ضروري أيضا".

ورد المتحدث باسم الحكومة الألمانية شتيفن زايبرت بأن برلين "لا علاقة لها" بالخطوة التي قررها موقع يوتيوب وأشار إلى أن التهديدات الروسية تظهر عدم احترام لحرية الصحافة.

> **وزارة الخارجية الروسية اعتبرت أن اتخاذ إجراءات انتقامية ضد وسائل الإعلام الألمانية في روسيا مناسب وضروري**

وأضاف زايبرت الأربعاء في مؤتمر صحافي ببرلين "هذا ليس قرارا للحكومة الألمانية، نظرا لوجود روايات مختلفة على القنوات الروسية في الوقت الحالي، أود أن اقول بوضوح شديد: هذا قرار من يوتيوب"، مؤكدا أنه لا علاقة للحكومة الألمانية أو ممثليها بالقرار، وتساءل "من يدعي إذن أن القرار ينخرط في نظرية مؤامرة؟".

وذكر أن هذا ليس إجراء من شأن سلطات الدولة في ألمانيا اتخاذه، موضحا أن الحكومة علمت بشأن القرار الذي اتخذته "يوتيوب".

وأكد المتحدث أن حرية الصحافة تمثل قيمة كبيرة للحكومة الألمانية، وقال "نحن ندافع عنها في الداخل والخارج"، مضيفا أن أي شخص يدعو أو يتحدث عن ضربات مضادة ضد وسائل إعلام ألمانية عاملة في روسيا "لا يُظهر، في رأينا، علاقة جيدة مع حرية الصحافة".

وتعتبر "آر.تي" نفسها "متهمة ظلما" وتدرس اتخاذ إجراءات قانونية ضد "الوقف التعسفي"، حسبما قال متحدث باسم "آر.تي.دي.إي"، مضيفا إن القناة لديها حوالي 600 ألف مشترك على يوتيوب.

وتنوي "آر.تي"، التي كانت تسمى سابقا "روسيا اليوم"، توسيع نشاطها في ألمانيا، حيث يجرى التخطيط لبرنامج تلفزيوني باللغة الألمانية، من المتوقع إطلاقه في ديسمبر المقبل. إلا أنه لم يحصل على ترخيص للبث.

خطط توسع «آر.تي» تعترضها العقبات